بيروت في 2011/3/8

Press Release

شدد رئيس لجنة الأشغال العامة والنقل النيابية النائب محمد قباني على ضرورة وضع مخطط توجيهي بعيد المدى لتحديد رؤية واضحة لاستمرار تطوير مرفأ بيروت وتفعيل خدماته. ونوّه بالدور المحوري الذي أصبحت تلعبه محطة الحاويات في المرفأ، والتي أَضحت تتعامل مع نحو مليون حاوية نمطية سنويا، من بينها نحو 500 ألف حاوية نمطية برسم المسافنة نحو المرافئ المجاورة.

كلام قباني جاء بعد جولة تفقدية قام بها برفقة أعضاء لجنة الأشغال العامة والنقل النيابية والتي ضمت النواب : خضر حبيب، فادي الأعور، بدر ونوس، زياد الأسود، حكمت ديب وسليم كرم، إضافة الى مدير عام النقل البري والبحري عبد الحفيظ القيسي، ورئيس مجلس إدارة المرفأ المدير العام حسن قريطم ورئيس ميناء بيروت مارون خوري.

وقد شرح قريطم للوفد الوضع الحالي في المرفأ لجهة حركة تناول المستوعبات والمشاريع التي نفذت وما تزال تنفذ، خصوصا توسيع محطة الحاويات والمكننة الشاملة لتسهيل المعاملات وتبسيطها والتعجيل بإنجازها.

كما شرح الرئيس المدير العام لمحطة الحاويات عمار كنعان للوفد الآلية الحديثة المتطورة والمعتمدة من قبل الشركة لتنظيم العمل في المحطة ولا سيما تقديم الخدمة المميزة للمتعاملين معها.

ثم تفقد أعضاء اللجنة النيابية مشروع توسعة محطة الحاويات في حضور رئيس الغرفة الدولية للملاحة في بيروت ايلي زخور، فأعلن قباني أنه يتم حاليا ردم نحو 200 ألف متر مربع من البحر، مما سيزيد من حجم الحاويات التي يتداولها المرفأ لتصبح بحدود مليون ونصف مليون حاوية نمطية سنويا. كما أشار الى مشروع تطوير محطة الركاب والسياح حيث من المنتظر أن تستقبل نحو 6 بواخر سياحية ضخمة خلال الأشهر المقبلة "ونأمل أن يصبح مرفأ بيروت جزءا من حركة الملاحة السياحية شرقي المتوسط".

وأوضح أنه بحث مع إدارة المرفأ أيضا مسائل تتعلق بالروتين الاداري التي تؤخر عملية إخراج الحاويات من المرفأ، فأشار الى أن هذا الأمر ليس محصورا بإدارة المرفأ حيث يتطلب إخراج الحاويات أيام عدة مما يضعف قدرة المرفأ على المنافسة ويزيد الكلفة على التجار والبواخر. وأضاف "طلبنا من إدارة المرفأ أن تقدم لنا المعلومات حول أسباب هذا التأخير الذي لا ينحصر تحديدا بإدارة المرفأ بل بالجمارك ومعهد البحوث الصناعية والادارات المعنية".

وسأل قباني "لماذا لا يتم فحص السلع المستوردة هنا في المرفأ بدلا من إرسال عيّنات منها الى معهد البحوث الصناعية لتعود النتيجة بعد أسبوع ...".

زخـــــــــور

من جهته، أكد زخور للنائب قباني أن السبب المباشر للتأخير الحاصل في إخراج البضائع من المرفأ، والذي يشكو منه التجار والمستوردون، هو نظام التقييدات المعتمد حاليا وإجراء الفحوص والتحاليل المفروضة من قبل معهد البحوث الصناعية والتي تأخذ وقتا طويلا. وقال : المطلوب هو إعادة النظر بهذه التقييدات والمواصفات الإلزامية المفروضة على بعض السلع لأنها تناقض تماما مبدأ تسهيل التجارة وتعيق عملية إنجاز المعاملات والتحليل وزيادة التكلفة والمصاريف. وأضاف أن حل هذه المشكلة المزمنة هو باعتماد نظام إدارة المخاطر الذي اقترحته إدارة الجمارك، حيث يتم ربط المكاتب الجمركية بالوزارات والادارات المعنية، كما أن أحد الحلول المطلوب اعتمادها والذي تقترحه إدارة الجمارك أيضا هو التحليل الانتقائي مرة واحدة لعدة إرساليات للبضائع من الماركات المعروفة والمشهورة عالميا والقبول بالمواصفات المحددة للبضائع العائدة للشركات المصنفة عالميا. وقال لا يجوز أن يكون التاجر الصالح ضحية لذلك الذي يتلاعب لإدخال بضائعه. من هنا ضرورة التنسيق بين الوزارات والادارات المعنية لتقليص مدة إخراج البضائع الى حدها الأدنى ما يوفر الأعباء والكلفة الاضافية على التجار والمستوردين والمستهلكين معا.

الغرفة الدولية للملاحة في بيروت